Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة

2016/0056888/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

Ref:

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights(OHCHR), and with reference to the latter's note dated 22/7/2016, asking Governments to provide information on promotion and protection of the human rights of migrants including large movements, pursuant the Human Rights Council(HRC) resolution 32/14.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the above mentioned requested information as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights(OHCHR), the assurance of its highest considerations.

Geneva, 18th august 2016

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax: 022 917 9008
Email: registry@ohchr.org/ poberoi@ohchr.org/migrant-desibconsultant@ohchr.org

E.E

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 928 92 87 / +41 22 928 94 36 • FAX: +41 22 928 90 08
E-MAIL: registry@ohchr.org / migrant-desibconsultant@ohchr.org / copy poberoi@ohchr.org

REFERENCE: RRDD/HRESIS/JS/PO

Subject: Human Rights Council Resolution A/HRC/32/14 on the Protection of the human rights of migrants: strengthening the promotion and protection of the human rights of migrants including in large movements

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights presents its compliments to all Permanent Missions to the United Nations Office, and has the honour to refer to Resolution A/HRC/32/14 on *Protection of the human rights of migrants: strengthening the promotion and protection of the human rights of migrants including in large movements*, which was adopted by the Human Rights Council on 1 July 2016.

In paragraph 14 (b) of the abovementioned resolution, the Human Rights Council requests the Office of the High Commissioner for Human Rights to submit to the Human Rights Council before its thirty-third session a report on the promotion and protection of the human rights of migrants in the context of large movements, in consultation with States and other relevant stakeholders, including regional organizations, civil society organizations and national human rights institutions, and to transmit the report to the General Assembly at its seventy-first session.

The Office of the High Commissioner for Human Rights would be grateful to receive all relevant information for the preparation of this study.

Please send information by **12 August 2016** to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (United Nations Office at Geneva, CH 1211 Geneva 10; Fax. +41 22 917 90 08, e-mail: registry@ohchr.org), with a copy to poberoi@ohchr.org and migrant-desibconsultant@ohchr.org. Please indicate whether the information provided can be made available on the OHCHR website.

The Office of the High Commissioner for Human Rights avails itself of this opportunity to renew to all Permanent Missions to the United Nations and other organizations the assurance of its highest consideration.

22 July 2016

أولاً: احترام حقوق الإنسان في إطار التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. (الفقرة ٢)

التعليق: لا تواجه دولة قطر ظواهر ومشكلات من هذا القبيل، كونها لا تجاور مناطق صراعات داخلية مسلحة، مع أنها تمارس دورها الإنساني والاجتماعي المعروف على الأصعدة الحكومية والشعبية، وفي نطاق مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع الخيري والإنساني في إغاثة ودعم اللاجئين والنازحين بمختلف أشكال المساعدات المادية والصحية والغذائية وغيرها.

ثانياً: تعزيز حماية الحقوق والحريات الأساسية لجميع المهاجرين وبخاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. (الفقرات ١، ٦، ٩)

التعليق: من الضروري إيضاح أن (مصطلح الهجرة أو المهاجرين) غير متداول في النظام القانوني القطري، ذلك إن ما يقابل هذا المصطلح هو مفهوم (الوافد) الذي يكون دخوله للبلاد لأغراض العمل أو الزيارة وليس الإقامة الدائمة.

مع الإشارة إلى أن الوافدين كافة مشمولون ودونما تمييز بالحماية الأمنية التي كفلها الدستور في المادة (٥٢) منه بالقول ((يتمتع كل شخص مقيم في الدولة إقامة مشروعة بحماية لشخصه وماله وفقا لأحكام القانون)).

وبالحماية القانونية العامة من خلال إقرار الدستور لجملة من (الحقوق القانونية والقضائية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية التي تسري على الوافد بوصفه (فرداً، إنساناً))

وبالحماية القانونية للوافدين في ظروف العمل، وذلك من خلال المادة (٢) بالقول ((العلاقة ما بين العمال وأرباب العمل أساسها العدالة الاجتماعية))

العمل وعبرها).

وقانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥، الذي حقق نقلة نوعية في حماية حقوق العمال الوافدين مقارنة بالقانون السابق رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩، من خلال إلغاء نظام الكفالة وجعل العلاقة قائمة ما بين صاحب العمل والعامل الوافد على أساس العقد الذي ينظم الحقوق والالتزامات المتبادلة ما بين الطرفين، فضلاً عن إلغاء مأذونية الخروج، وتغليظ العقوبات على انتهاك أحكام هذا القانون من قبيل (احتجاز صاحب العمل لجواز العامل الوافد).

ناهيك عن حالة التعايش الثقافي والسلم الاجتماعي التي تعد قطر نموذجاً واضحاً لها في المنطقة، والتي يمارس من خلالها الوافدون حقوقهم الثقافية والدينية دونما قيود.

ثالثا: الإعراب عن القلق إزاء التشريعات والتدابير التي اعتمدتها بعض الدول والتي قد تؤثر سلباً على التمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين بمن فيهم المهاجرون العابرون. (الفقرة ٧)

التعليق: أن التشريعات والتدابير آنفة الذكر، إنما اعتمدتها بعض الدول التي واجهت مشكلة عبور تدفقات المهاجرين عبر حدودها أو تلك التي كانت مقصدا لهؤلاء، ولا تندرج دولة قطر ضمن هذه الدول استناداً لما ذكر آنفاً بهذا الخصوص.

رابعاً: التأكيد على الدول عند ممارستها لحقها السيادي في حفظ أمن حدودها التقيد باحترام حقوق الإنسان للمهاجرين بمن فيهم المهاجرون الضعفاء. (الفقرة ٨)

التعليق: لا تصادف مهام الأجهزة الأمنية، وتلك المعينة بشؤون المنافذ أوضاعاً مماثلة عبر منافذها الحدودية للأسباب المنوه عنها آنفاً.

خامساً: حث الدول التي لم تصادق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وكذا الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولي مكافحة تهريب المهاجرين، والاتجار بالبشر على الانضمام إليها.

وفيما يخص الاتفاقية الخاصة بحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، فإن دولة قطر لم تنظم لهذه الاتفاقية حتى الوقت الحاضر، للأسباب الآتية:

- عدم اكتمال هيكل التدابير التشريعية التي يتطلبها تنفيذ أحكام الاتفاقية.
- شبكة الالتزامات الواسعة التي تفرضها الاتفاقية على الدولة في ما يتعلق بحقوق العمال المهاجرين وأسرهم، في ظل الخلل الحاصل في التركيبة السكانية في دولة قطر، وضآلة نسبة العمالة الوطنية قياساً بالقوى العاملة التي يحتل الوافدون فيها النسبة الأكبر.
- تعارض بعض أحكام الاتفاقية مع النظام العام.

مع ضرورة الإشارة إلى انضمام أو مصادقة الدولة على العديد من الصكوك الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، والعمل بأحكامها والمتعلقة:

- بالعمل الجبري الإلزامي لعام ١٩٦٠.
- والتفتيش العمالي لعام ١٩٤٧.
- وإلغاء العمل الجبري لعام ١٩٥٧.
- والحد الأدنى لسن الاستخدام والمهنة لعام ١٩٥٧.

سادساً: **حث الدول على تقديم المساعدة والغوث للمهاجرين المحتاجين بمن فيهم ضعاف الحال وتمكين الأفراد والمنظمات من ممارسة هذه الرعاية، والتعاون على هذا الصعيد في هذا المجال. (الفقرتان ١٠، ١١)**

تعليق: لم تألُ دولة قطر جهداً على صعيد إغاثة اللاجئين والنازحين، فقد هيأت البيئة المواتية لتمكين الأفراد والمنظمات الإنسانية والخيرية من تقديم المساعدات الممكنة المادية والطبية والغذائية والتعليمية على هذا الصعيد. ونسوق هنا مؤشرات لذلك قدر صلتها بالأزمة السورية على سبيل المثال لا الحصر، وكما يلي:

- حجم المساعدات القطرية الحكومية وغير الحكومية منذ بداية الأزمة السورية عام ٢٠١١م وصل لحد الوقت الحاضر ما يقارب ١,٥ مليار دولار.

- شمل هذا الدعم مساعدات إنسانية من (غذاء، ودواء، وعلاج، وملاجئ، وتعليم، واحتياجات غذائية).
- ثمة مشروعات إغاثة ودعم داخل سوريا مثل (توفير البيوت المتنقلة كبديل للخيام، توفير المخابز، مشروعات تعليمية للأطفال المحرومين من التعليم بسبب الحرب).
- أعلنت جمعية قطر الخيرية عن توفير الكتب المدرسية لـ(٢٠٠) ألف طالب نازح في الداخل السوري بكلفة تزيد على (٢,٥) مليون ريال.
- إنشاء الهيئة القطرية لإغاثة الشعب السوري لدعم جهود استقبال اللاجئين في الأردن ولبنان وتركيا.
- دعمت جمعية قطر الخيرية مشروعات خدمية بما يقارب من (٣٩) مليون دولار أمريكي، ذهب ٥٥٪ من هذا الدعم إلى الداخل السوري، والمتبقي للاجئين في الدول التي تستضيفهم.
- أعلن الهلال الأحمر القطري عبر مكتبه التمثيلي الدائم في تركيا عن تخصيص مبلغ يقارب (١,٢) مليون دولار أمريكي لتنفيذ مشروع دعم زراعة القمح في شمال سوريا.

ت في أعمال مؤتمر القمة العالمة للعمل الانسا